

«فيتش سوليوشنز» متفائلون بمستقبل الاستثمار الزراعي في مصر 3

مليار جنيه مبيعات «إم بي جي للتطوير» خلال 9 أشهر من 2021

مد السماح لمصانع المناطق الحرة ببيع نصف إنتاجها محلياً والمستثمرون يرحبون 2

هل يعود الاقتصاد العالمي إلى عصر السبعينيات؟ 8

رياح الأسعار تدفع لتعويم الأقطان المحلية 6



البورصة

The Markets Pulse نبض الأسواق

يومية ، إقتصادية ، شاملة



رفع الحصص المطروحة من «إي فاينانس» إلى 26.1%

«تغطية الطرح العام تتجاوز 31% في ثاني أيام تلقي طلبات الشراء»

كتب- فاروق الهلباوي:

لمادة المشار إليها، وفي وقت سابق، أعلنت هيئة الرقابة المالية، أنها لا تمنح في نشر «نشرة الطرح» بغرض بيع حد أقصى 257 مليون و777 ألف سهم والتي تمثل نسبة 16.1% من إجمالي أسهم رأسمال شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية عن طريق الطرح في السوق الثانوية (طرح عام وخاص).

وكانت الشركة فتحت الأربعة الماضي، باب تلقي طلبات الاكتتاب في شريحة الطرح الخاص، والتي مقرر لها أن تستمر حتى اليوم الثلاثاء، على أن يبدأ التداول على أسهم الشركة بحلول 20 أكتوبر الجاري.

أعلنت شركة «إي فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية أنها حققت نجاحاً غير مسبق في اليوم الأول للاكتتاب بعد تغطية كامل الأسهم المطروحة من مستثمرين، وأشارت إلى أنه من المقرر أن يتم في يوم الثلاثاء المقبل الإعلان عن السعر الرسمي للسهم والذي تم الإفصاح عنه يوم الأربعاء الماضي بسعر يتراوح بين 12.50 جنيه و13.98 جنيه للسهم وتعتزم «إي فاينانس» طرح 80 مليون سهم من الأسهم الحالية في طرح ثانوي بالبورصة المصرية وطرح أولى يبلغ تقريبا 177.77 مليون سهم عادي، وبما يعادل إجمالاً 16.1% من أسهم رأسمال الشركة المصدرة حالياً، وكانت وافقت لجنة القيد بالبورصة على قيد أسهم شركة «إي فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية، برأسمال مصدر قدره 800 مليون جنيه، موزع على 1.6 مليار سهم، بقيمة اسمية قدرها 0.5 جنيه مصري للسهم الواحد.

وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية، على طلب شركة «إي فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية، بشأن زيادة عدد الأسهم المطروحة للبيع ليصبح 417.78 مليون سهم بما يمثل 26.1% من إجمالي أسهم الشركة القائمة. وكانت الشركة أعلنت في وقت سابق أن الحصص محل الطرح تبلغ 257.7 مليون سهم، بين طرحين، أحدهما خاص بعدد 232 مليون سهم تمثل 90%، والآخر عام بعدد 25.7 مليون سهم تقريبا تمثل 10% من إجمالي الأسهم المطروحة.

وشهد اليوم الثاني من الطرح العام لأسهم الشركة، تجاوز نسبة التغطية 31%، بعد تغطية عدد الأسهم المطلوبة بنهاية الجلسة 8 ملايين سهماً، من الحصص المعروضة والتي تبلغ 25.7 مليون سهم.

وأوضحت الرقابة المالية أن مبرر طلب الشركة، هو أن الزيادة في الطلب على الأسهم يفوق الأسهم المعروضة بعدة مرات.

وقالت الرقابة المالية إنها ليس لديها ما يمنع من زيادة عدد الأسهم المطروحة للبيع ليصبح 417.77 مليون سهم بما يمثل 26.1% من إجمالي أسهم الشركة القائمة بدلا من 257.77 مليون سهم.

وأكدت على التقدم للبورصة بالتعهدات بأن لا تقل نسبة احتفاظ المساهمين الرئيسيين بالشركة عن النسبة المحددة وفقا للمادة 7 من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية لمدة لا تقل عن سنتين مالم يتبين من تاريخ الطرح، وخطاب شركة مصر القاصصة بما يفيد التجميد وفضا

الحكومة تتفق مع المطورين على آليات تنظيم السوق العقاري

«ضوابط لمراحل تنفيذ المشروعات وعمليات البيع والتصرف في مبالغ الصيانة المحصلة»

كتب- إيمان السيد:

«مدبولي:

نستهدف مساندة الشركات الجادة والحفاظ على حقوق الحاجزين



مصطفى مدبولي

يأتي استكمالاً لسابقه الذي عقد بغرض وضع ضوابط لتنظيم السوق العقاري، وتم خلاله تكليف وزير الإسكان بعقد اجتماعات مع المستثمرين والمطورين العقاريين لمناقشة التفاصيل.

وأكد مدبولي أن الهدف من ذلك هو مساندة

وشهد الاجتماع، مناقشة الضوابط والآليات المقترحة، ووجه رئيس الوزراء بضرورة إعادة صياغة بعض النقاط التي أثرت في الاجتماع، وإعداد الصيغة النهائية لإعلانها.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن الاجتماع

اتفقت الحكومة مع المطورين العقاريين على عدد من الضوابط لتنظيم السوق العقاري المصري، تتعلق بتنفيذ مراحل المشروعات العقارية، وآليات بيع الوحدات، وضوابط التصرف في مبالغ الصيانة المحصلة من المشترين، وآلية التصرف مع حالات الإخلال بالشرط والضوابط.

وقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعاً أمس؛ لاستكمال المناقشات حول ضوابط وآليات إدارة البنك العقاري، بحضور الدكتور عصام الجزار، وزير الإسكان، والمهندس خالد عباس، نائب وزير الإسكان لمتابعة المشروعات القومية، وشريف علوي، نائب رئيس مجلس إدارة البنك العربي الأفريقي، ويحيى أبو الفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي، ومحمد أبو موسى، وكيل محافظ البنك المركزي، وعدد من المستثمرين والمطورين العقاريين.

إطلاق علامة تجارية مصرية لتسويق الغزل والأقطان ييناير المقبل

كتب - سليم حسن:

قال هشام توفيق، وزير قطاع الأعمال العام، إن الوزارة أنهت نحو 60% من خطة إعادة هيكلة الشركة القابضة للغزل والنسيج، والشركات التابعة لها، والتي بدأتها في 2019، بإجمالي استثمارات تصل إلى 1.2 مليار دولار.

أضاف أن الوزارة تستهدف إتمام الخطة وتشغيل المصانع الجديدة بكامل الطاقة الإنتاجية مع نهاية العام 2022، وسيتم افتتاح أول مصنع جديد للغزل بعد الهيكلة في يونيو 2022، على أن تفتتح باقي المصانع تباعاً.

وقال توفيق إن خطة إعادة الهيكلة تأتي لمساندة الطاقات الإنتاجية للمصانع 5 مرات تقريباً، وصولاً إلى 188 ألف طن سنوياً، مقابل ما بين 37 و35 ألف طن حالياً.

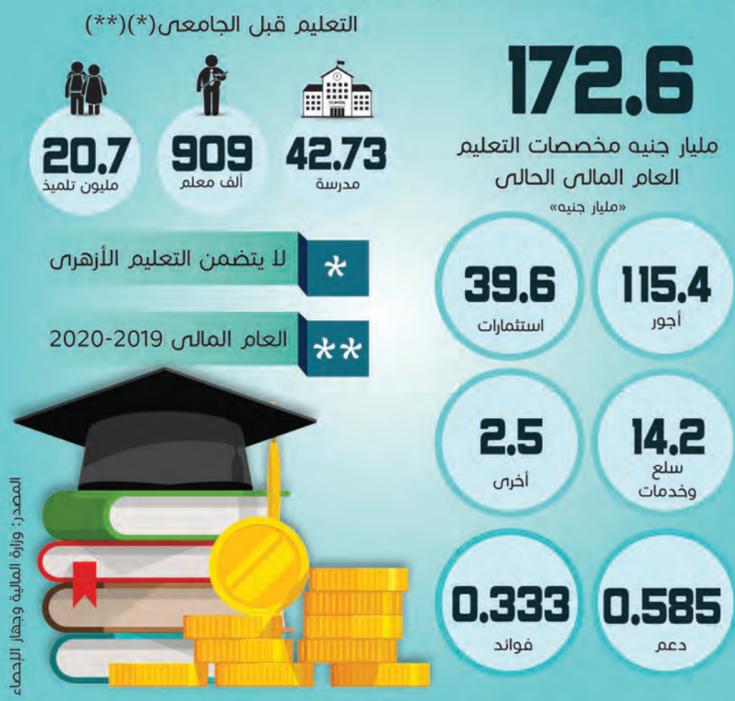
وتهدف الخطة لزيادة كميات الغزل من الأقطان المصرية، والتي تتراوح حالياً بين 20 - 25% من الانتاج الموسمي، ويصدر الباقي في صورته الخام، ما يقلل العائد الاقتصادي، إذ أن تصنيع القطن يمثل 10 أضعاف القيمة مقارنة بالتصدير خام.

وقال إن القطن سيكون أول سلعة تتضمن لبورصة السلع مع تشغيلها العام المقبل.

أوضح أن الشركة القابضة أهلت نحو 180 مديراً عاماً في شهر أبريل الماضي، لتدريب وتوطين نحو 10 آلاف عامل في المصانع، وسيتم ذلك خلال العام المقبل.

تستعد الوزارة حالياً لتجهيز الإعلان عن نتيجة تجربة استزراع الأقطان قصيرة التيلة في نهاية أكتوبر الجاري، في محاولة تجرى للعام الثاني على التوالي في مناطق صحراوية معزولة.

كيف يتم إنفاق ميزانية التعليم العام الحالي؟



وزيرة التخطيط للبورصة:

دراسة طرح شركة حكومية جديدة قبل نهاية العام بعد «إي فاينانس»

كتب- أحمد فرحات:



هالة السعيد

الوجسدية والقطاع العقاري والصناعي وخدمات المستهلك.

وبدأت الحكومة برنامج الطروحات بطرح 4.5% حصة إضافية من شركة الشرقية للدخان ثم توقف استمرار البرنامج جراء أزمة وباء فيروس كورونا ثم استأنف حالياً بطرح 26% من شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية الرقمية القابضة بعد أقصى.

قالت الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية لـ«البورصة» إن لجنة الطروحات الحكومية تدرس طرح شركة جديدة في البورصة قبل نهاية العام الجاري، وأضافت الوزيرة أن نجاح طرح شركة «إي فاينانس» ووجود إقبال متزايد من المستثمرين عامل مشجع على دراسة طرح شركة أخرى، لكنها رفضت الإفصاح عن اسم الشركة أو طبيعة نشاطها.

وكانت الحكومة في وقت سابق أعلنت عن اتجاهها لطرح عدد 23 شركة حكومية في البورصة تضم شركات مدرجة في البورصة عبر طرح حصص إضافية منها وشركات أخرى تطرح للمرة الأولى في السوق. وتضم القطاعات المستهدفة من عملية الطرح قطاعات تكنولوجيا مالية وبنكية والتحول والتكريب والبيوتروكيماويات والخدمات

«التنمية الصناعية» تشكل 46 لجنة لحصر الأراضي التابعة لها

«الصناعة» تبحث مع جمعية المستثمرين مشكلات المصانع بـ«أكتوبر»

كتب- عبده عطا:

شكلت الهيئة العامة للتنمية الصناعية 46 لجنة على مستوى الجمهورية لحصر كافة الأراضي التابعة للهيئة، وسحب المساحات غير المنتهية.

قال اللواء محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، إن الهيئة تشهد طفرة في عمليات التطوير حالياً والتسهيل على المستثمرين في التعامل معها.

وأوضح، خلال الاجتماع الذي عقده جمعية مستثمري السادس من أكتوبر أمس لبحث مشكلات المستثمرين، إنه تم توحيد جهات الولاية على الأراضي الصناعية لسرعة إنهاء تراخيص الأراضي، وتم تشكيل لجنة مكونة من رؤساء الهيئات المختلفة لتوحيد تراخيص الأراضي الصناعية، وتشكيل 46 لجنة على مستوى الجمهورية لحصر مساحات أراضي النشاط الصناعي.

ويبحث جمعية مستثمري السادس من أكتوبر عدداً من المشكلات التي تواجه عمل المصانع مع الهيئة العامة للتنمية الصناعية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات وهيئة الرقابة الصناعية، في إطار الوصول إلى حلول بغرض

دعم الإنتاج والتصنيع في المنطقة.

وطالب الدكتور محمد خميس شعبان، رئيس مستثمري السادس من أكتوبر، بتطوير المنطقة الصناعية تزامناً مع خطة الدولة في التطوير والبيئية والتحول الرقمي وإقامة معرض دائم لمنتجات المدينة ومساندة المصانع في التسويق والتصدير وتخفيف حلقات تداول المنتجات.

وقال اللواء إسماعيل جابر رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات، إن الهيئة طورت أعمالها لخدمة المصنعين، وفيما يخص مستلزمات الإنتاج حدثت منظومة إلكترونية على موقعها للسجلات التجارية لتنفيذ الإجراءات وحجز المواعيد عن بعد والنضاه على الزحام وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين.

وتابع جابر أن المعامل طورت بشكل متكامل في جميع التخصصات لتغطية معظم الواردات، وتمتلك الهيئة معامل في كافة القطاعات ولديها القدرة لمساعدة المستثمرين على تحقيق وتأمين جودة المنتجات كي تطابق كافة المواصفات.

أضاف أن وحدة المطابقة بالهيئة حصلت على شهادة الأيزو العالمية، وهي قادرة على



محمد الزلاط

منح الشركات شهادة تستمر لمدة 3 سنوات للمنتجات لمساعدتهم على التصدير أبرزهم قطاعات الملابس والمنسوجات والأجهزة المنزلية وغيرها.

وذكر أنه تم تخصيص 120 مليون جنيه لاستكمال تطوير المعامل بحيث توجد معامل مركزية في كل القطاعات، وتتابع الهيئة تطبيق قرار 43، الخاص بتسجيل المصانع الأجنبية الموردة لمصر، لحماية المنتج الوطني وعدم دخول منتجات رديئة للسوق المحلي وحماية الصناعة.

وقال اللواء عبد الرؤوف أحمدى رئيس مصلحة الرقابة الصناعية، إن المصلحة على أتم الاستعداد لخدمة المجتمع الصناعي وطالبهم بضرورة الحصول على الشهادات اللازمة من الرقابة الصناعية أثناء عملية التصنيع.

وأكد المهندس باسل شعيرة رئيس شعبة المطورين الصناعيين باتحاد الصناعات والمدير التنفيذي لمجموعة «بولاريس باركس» للتطوير الصناعي، أهمية التواصل بين المستثمرين والهيئات الحكومية التي تمثل الصناعة والاستثمار، لتسهيل إجراءات المستثمرين لتحقيق النمو الاقتصادي.

وشدد المهندس مصطفى عبيد عضو مجلس إدارة جمعية المستثمرين ورئيس مجلس أمناء أكتوبر أكتوبر، بضرورة إتاحة الفرصة للصناعة للتخطيط الصناعي بحيث يجدد الأولويات التي تحتاجها الصناعة المصرية وطرح الأراضي الصناعية بشكل يتوافق مع الاحتياجات الفعلية للسوق المصري.

وطالبت عبير عصام عضو مجلس إدارة مستثمري أكتوبر، بضرورة إتاحة الفرصة لطور صناعي متوسط يستطيع تطوير 100 ألف متر وقامة مجتمعات صناعية في مختلف المحافظات أسوة بالمدن الصناعية الكبرى.

«الرقابة» تتوقع وصول قيمة الصكوك

المصدرة العام الجاري إلى 7.5 مليار جنيه

«عبدالفضيل: 5 مليارات جنيه إصدارات جديدة بنهاية 2021»

كتب- فاطمة صلاح:

وكشفت «البورصة» في وقت سابق، عن عدد من إصدارات الصكوك التي تستعد شركات عقارية لإصدارها، واحد منها لصالح شركة باليم هيلز بقيمة 5 مليارات جنيه، وحسن علام العقارية بقيمة 4 مليارات جنيه، وإصدار آخر لصالح عامر جروب بقيمة 1.1 مليار جنيه، بالإضافة إلى إصدار لشركة وادي دجلة للتنمية العقارية بقيمة 2.5 مليار جنيه. وعملت هيئة الرقابة المالية خلال الفترة الماضية على تشييط عملية التداول على أدوات الدين في البورصة خلال الفترة المقبلة من خلال استغلال نشاط وزيادة الإقبال على إصدارات الشركات لأدوات الدين، مثل التوريق والسندات قصيرة الأجل، في تحفيز السوق الثانوية.

توقع الدكتور سيد عبدالفضيل رئيس الإدارة المركزية للتصويل بالهيئة العامة للرقابة المالية، ارتفاع إجمالي إصدارات الصكوك بنهاية العام الجاري إلى أكثر من 7.5 مليار جنيه.

وأضاف عبدالفضيل لـ«البورصة»، أن عدداً من الإصدارات تصل قيمتها إلى 5 مليارات جنيه متوقع أن تتم قبل نهاية العام الجاري.

وشهد العام الجاري إصداراً واحداً لصالح شركة «كوتكت المالية القابضة» بقيمة تصل إلى 2.5 مليار جنيه، وبلغ إجمالي إصدارات صكوك الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية العام الماضي 5.1 مليار جنيه.

شركات الأجهزة الكهربائية تطالب بتيسيرات لفتح مراكز صيانة معتمدة

✎ كتيب- مى خاطر:

طالبت غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات، بإقرار تيسيرات لتسهيل فتح مراكز صيانة لشركات الأجهزة الكهربائية؛ لمواجهة نظيرتها غير المعتمدة.

قال محمد المهندس، رئيس الغرفة، إن شركات الأجهزة الكهربائية عانت خلال الفترة الماضية من البيروقراطية لفتح مراكز صيانة معتمدة تابعة لها لمواجهة المراكز غير المرخصة، والتي أضرت بسعة الصناعة المحلية.

ودعت غرفة الصناعات الهندسية لعقد حلقة نقاشية بعنوان «كتافت الحكومة مع القطاع الخاص لمواجهة مراكز الصيانة غير المعتمدة، غداً الثلاثاء بحضور رؤساء جهاز حماية المستهلك، والرقابة الصناعية، وممثل القطاع الخاص، لمناقشة تلك الأزمة.

وقال المهندس إن المستهلك عانى كثيراً من تعدد مراكز خدمات الصيانة غير المعتمدة، وهو ما يستوجب ضرورة إجراء حملات موسعة من الأجهزة الرقابية لإغلاقها.

وأضاف أنه تم التواصل في السابق مع الهيئة الوطنية للإعلام لوضع إعلانات المراكز، سواء في التلفزيون أو الصحف، إلا للشركات التي تقدم بأوراق تثبت أنها شركة مصنعة وعاملة.

وناقشت الغرفة تلك الأزمة قبل عدة أشهر مشكلة مراكز الصيانة الوهمية مع هيئة الرقابة الصناعية وتواصل السعي للوصول إلى حلول جذرية لإنهائها.

«هيرميس» تنفذ الطرح العام لشركة أكوا باور في تداول السعودية بـ1.2 مليار دولار

أنهى قطاع الترويج وتغطية الاكتتاب في المجموعة المالية (هيرميس)، تقديم الخدمات الاستشارية في عملية الطرح العام لشركة أكوا باور (ACWA Power) في السوق المالي السعودي (تداول)، في صفقة بلغت قيمتها 4.5 مليار ريال سعودي (1.2 مليار دولار).

وقامت المجموعة المالية (هيرميس) بدور مدير سجل الاكتتاب المشترك ومتمهد التغطية في الصفقة.

ويبدأ التداول أمس على أسهم شركة أكوا باور تحت حوت 2082 وتحت قطاع الطاقة، وقامت «أكوا باور» بطرح 81.199.299 سهم من أسهمها، أو ما يمثل 11.1% من رأسمالها، وذلك بسعر 56 ريالاً للسهم.

وبناءً على ذلك، بلغ إجمالي رأس المال السوقى للشركة 41.0 مليار ريال ما يعادل 10.9 مليار دولار. أعرب محمد أبوسمره، العضو المنتدب في قطاع الترويج وتغطية الاكتتاب بالمجموعة المالية (هيرميس)، عن اعتزازه بالتعاون مع شركة أكوا باور على إتمام هذا الطرح الضخم الذي يعد الأكبر في المملكة العربية السعودية منذ طرح شركة أرامكو، مشيراً إلى أن هذه الصفقة التي جذبت اهتمام المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء، تأتي بعد أيام من نجاح الشركة في طرح أسهم شركة بترويل أبوظبي الوطنية (أدونك للنفط) في سوق أبوظبي للأوراق المالية، وهو ما يعد شهادة واضحة على كفاءة أداء الفريق وقدرته على الربط بين فرص الاستثمار المحلية والمستثمرين الدوليين.

وأوضح «أبوسمره»، أن الصفقة الأخيرة ستعزز من قدرة الشركة على توظيف حالة التعاضد القوية التي تشهدها الأسواق الأسهم بالمملكة العربية السعودية بفضل جهود الدعم والتحفيز الشديدة التي بذلتها الدولة، علماً أن القطاع نجح في إعداد مجموعة قوية من الصفقات الجديدة التي سيتم تنفيذها في الفترة المقبلة. وتأسست شركة «أكوا باور» في الرياض عام 2004، وهي مطور خاص ومالك ومشغل لمشاريع طويلة المدى متعاقد عليها لتوليد الطاقة وتحلية المياه حول العالم.

كما تعمل الشركة باستمرار على تحسين محفظة مشروعاتها؛ حيث تمتلك شركة «أكوا باور» اليوم 64 مشروعاً قيد التشغيل أو الإنشاء أو التطوير المتقدم في 13 دولة عبر ثلاث قارات، بتكلفة إجمالية تبلغ 248 مليار ريال (66 مليار دولار)، ومن خلال مشروعاتها، تقوم الشركة بتوليد 20.3 جيجا وات من الكهرباء، وإنتاج 2.8 مليار متر مكعب من المياه المحلاة يومياً.

ومثل عام 2021 علامة فارقة في سجل إنجازات قطاع الترويج وتغطية الاكتتاب بالمجموعة المالية هيرميس، ونجح القطاع في إتمام سلسلة من الصفقات بقيمة إجمالية بلغت 3.5 مليار دولار، من بينها 8 صفقات بأسواق الأسهم وحدها، وقام القطاع بدور مدير السجل المشترك لعملية الطرح العام الأولى لشركة «أدونك للنفط» في سوق أبوظبي للأوراق المالية البالغ قيمتها 4.0 مليار درهم إماراتي.

كما قام بدور مدير الطرح المشترك لصفقة الطرح العام لأسهم شركة «الياه سات» في سوق أبوظبي للأوراق المالية بقيمة 2.7 مليار درهم إماراتي، بالإضافة إلى قيامه بدور المستشار المالي الأحدث ومدير الطرح المشترك لصفقة طرح أسهم شركة فوري في البورصة المصرية بقيمة 1.2 مليار جنيه.

وقام القطاع بدور مدير سجل الاكتتاب المشترك ومتمهد التغطية في صفقة الطرح العام لأسهم شركة «الخريف» لتقنية المياه والطاقة في السوق المالي السعودي «تداول» بقيمة 144 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى الطرح الأولى لشركة «ذيب لتأجير السيارات» بقيمة 138 مليون دولار في السوق المالي السعودي «تداول»، فضلاً عن إتمام تقديم خدماته الاستشارية في صفقتي دمج واستحواذ لشركة «أغذية» خلال العام.

مد السماح لمصانع المناطق الحرة ببيع نصف إنتاجها محلياً والمستثمرون يرحبون «الجيار»: مد سريان القرار يعزز الطاقات الإنتاجية للمصانع

✎ كتيب- عبده عطا:



✎ هاني قسيس

✎ حسام جبر

احتياجات السوق من السلع المستوردة، وقررت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة استمرار السماح لمشروعات المناطق الحرة بالبيع بالسوق المحلي بنسبة 50% من منتجاتها لمدة 6 أشهر، فيما عدا المجالات المحظورة المنصوص عليها في الهيئة، وسمحت الهيئة أيضاً للمشروعات الصناعية بالمناطق الحرة ببيع مخزونها (خامات - مستلزمات إنتاج وإكسسوارات) بالسوق المحلي بنسبة 20% باعتماد رئيس المنطقة، وما يزيد على ذلك بموافقة رئيس قطاع المناطق الحرة، وذلك لمدة 6 أشهر. كانت الهيئة بدأت تطبيق سياسة السماح للمشروعات العاملة بالمناطق الحرة (التي تنتج من أجل التصدير) بالبيع في السوق المحلي منذ أبريل 2020، ضمن الإجراءات التحفيزية للتعامل مع أزمة فيروس كورونا التي تسببت في تباطؤ الصادرات للعديد من الأسواق الخارجية.

وقال المهندس هاني قسيس، عضو جمعية مستثمري المنطقة الحرة بمدينة نصر، ورئيس شركة مصر للصناعة والتجارة «مينترا»، إن حركة الاستيراد والتصدير تأثرت سلباً منذ بداية العام الجاري بارتفاع أسعار التوليد المحلي، ومراجعة هيئة الاستثمار لتلك التغيرات تسهم في إنعاش حركة التصنيع.

وأضاف «قسيس»، أن تكلفة الشحن على شركة مصر للصناعة والتجارة ارتفعت من 300 دولار للكونتينر الواحد إلى 3000 آلاف دولار، وهو ما أثر سلباً على الخامات المستوردة والشحنات المصدرة، وبالتالي فإن إيجاد بدائل تسويقية محلياً سيسهم

في استمرار العمل لحين وضوح الرؤية في الأسواق الخارجية.

وقال المهندس حسام جبر، رئيسي جمعية مستثمري بورسعيد الحرة، إن استمرار دعم شركات المناطق الحرة يضمّن تحقيق طموحات الحكومة في

المالية: «الرقمنة» رفعت الإيرادات الضريبية 13% العام المالي الماضي

«أبو عيش»: منظومة «النافذة الواحدة» تغطي 95% من التجارة المصرية عبر 13 مركزاً لوجستياً

الإعداد والتفويض الإلكتروني للموازنة يمكننا من مراقبة الإيرادات والنفقات لحظياً

قال الدكتور إيهاب أبو عيش، نائب وزير المالية للخزينة العامة، إن التحول الرقمي للنظام الضريبي الذي انطلق منذ يناير 2019، يعد محورياً مهماً لاستراتيجية التحول الرقمي لوزارة المالية، مما أدى إلى زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 13% في السنة المالية الماضية رغم تأثير أزمة كورونا.

وأشار إلى نجاح وزارة المالية في تنفيذ المشروع القومي لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الضريبية الذي يرتكز على تيسيم وميكنة وتوحيد الإجراءات الضريبية؛ مما يسهل الإجراءات للممولين، ويساعد في حصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، وتحقيق العدالة الضريبية، ودعم الاقتصاد غير الرسمي، بما يسهم في خلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية وخلق المزيد من فرص العمل.

واستعرض نائب وزير المالية، التجربة المصرية في التحول الرقمي، موضحاً أن النجاحات المحيطة التي حققتها الحكومة في هذا المجال ترجع بشكل أساسي إلى إرادة سياسية حقيقية للوصول إلى «مصر الرقمية» واتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء الإطار التنظيمي وتوفير البيئة التشريعية، والاستثمار الحقيقي في البنية التحتية اللازمة ورأس المال البشري. مع اتخاذ الإجراءات اللازمة للتطبيق المتدرج وتوفير الدعم الفني وتكثيف الجهود الإعلامية لزيادة الوعي العام، والمثابرة الدقيقة والتدخل الفوري لتذليل العقبات التي تظهر في عملية التنفيذ.

جاء ذلك خلال مشاركته بالجلسة الحوارية التفاعلية بعنوان «الحكومة الإلكترونية - تأثير الاتجاهات الحديثة في التحول الرقمي على مستقبل العمليات والسياسات المالية» التي نظمتها إدارة شؤون المالية العامة لصندوق النقد الدولي بحضور الدكتور جوليا جليدين نائب رئيس شركة ميكروسوفت العالمية، ومورتن ميهرهوف نيلسن مستشار التحول الرقمي بالأمن المتحدة، على هامش الاجتماعات السنوية للمنتدى للتطبيقات المالية الحديثة لصندوق النقد والبنك الدوليين التي تسبق الاجتماعات السنوية لصندوق النقد

والبنك الدوليين.

وقال أبو عيش نائب إن مصر بدأت بالفعل في دعم وتبادل خبرتها في هذا المجال مع شركائها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأشقاء بالقارة الأفريقية.

وأضاف أن الدكتور محمد معيط وزير المالية، يولي اهتماماً كبيراً بتطوير النظم الإلكترونية لإدارة المالية العامة، ومنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMS، ومنظومة الدفع الإلكتروني للتصنيفات للمستحقات الحكومية، وحساب الخزائنة الموحد «TSA»،

بشكل مؤسسي ومستدام، على نحو يسهم في تعزيز حوكمة إجراءات المصروفات والإيرادات بالجهات الإدارية، وضمان أقصى درجات الدقة والحماية للعمليات المالية، وتحصيل حق الدولة والاستغلال الأمثل للمخصصات المالية؛ بما يساهم في تعظيم الموارد العامة وحسن إدارتها ورفع كفاءة الأداء المالي.

وأوضح أن الإعداد والتنفيذ الإلكتروني

للشحنات (ACI) يُعزز الشفافية ويخفض زمن وتكلفة الإفراج الجمركي

وقال أبو عيش نائب إن مصر بدأت بالفعل في دعم وتبادل خبرتها في هذا المجال مع شركائها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأشقاء بالقارة الأفريقية.

وأضاف أن الدكتور محمد معيط وزير المالية، يولي اهتماماً كبيراً بتطوير النظم الإلكترونية لإدارة المالية العامة، ومنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMS، ومنظومة الدفع الإلكتروني للتصنيفات للمستحقات الحكومية، وحساب الخزائنة الموحد «TSA»،

بشكل مؤسسي ومستدام، على نحو يسهم في تعزيز حوكمة إجراءات المصروفات والإيرادات بالجهات الإدارية، وضمان أقصى درجات الدقة والحماية للعمليات المالية، وتحصيل حق الدولة والاستغلال الأمثل للمخصصات المالية؛ بما يساهم في تعظيم الموارد العامة وحسن إدارتها ورفع كفاءة الأداء المالي.

وأوضح أن الإعداد والتنفيذ الإلكتروني

للشحنات (ACI) يُعزز الشفافية ويخفض زمن وتكلفة الإفراج الجمركي

وقال أبو عيش نائب إن مصر بدأت بالفعل في دعم وتبادل خبرتها في هذا المجال مع شركائها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأشقاء بالقارة الأفريقية.

وأضاف أن الدكتور محمد معيط وزير المالية، يولي اهتماماً كبيراً بتطوير النظم الإلكترونية لإدارة المالية العامة، ومنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMS، ومنظومة الدفع الإلكتروني للتصنيفات للمستحقات الحكومية، وحساب الخزائنة الموحد «TSA»،

بشكل مؤسسي ومستدام، على نحو يسهم في تعزيز حوكمة إجراءات المصروفات والإيرادات بالجهات الإدارية، وضمان أقصى درجات الدقة والحماية للعمليات المالية، وتحصيل حق الدولة والاستغلال الأمثل للمخصصات المالية؛ بما يساهم في تعظيم الموارد العامة وحسن إدارتها ورفع كفاءة الأداء المالي.

وأوضح أن الإعداد والتنفيذ الإلكتروني

للشحنات (ACI) يُعزز الشفافية ويخفض زمن وتكلفة الإفراج الجمركي

وقال أبو عيش نائب إن مصر بدأت بالفعل في دعم وتبادل خبرتها في هذا المجال مع شركائها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأشقاء بالقارة الأفريقية.

وأضاف أن الدكتور محمد معيط وزير المالية، يولي اهتماماً كبيراً بتطوير النظم الإلكترونية لإدارة المالية العامة، ومنظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMS، ومنظومة الدفع الإلكتروني للتصنيفات للمستحقات الحكومية، وحساب الخزائنة الموحد «TSA»،

بشكل مؤسسي ومستدام، على نحو يسهم في تعزيز حوكمة إجراءات المصروفات والإيرادات بالجهات الإدارية، وضمان أقصى درجات الدقة والحماية للعمليات المالية، وتحصيل حق الدولة والاستغلال الأمثل للمخصصات المالية؛ بما يساهم في تعظيم الموارد العامة وحسن إدارتها ورفع كفاءة الأداء المالي.

وأوضح أن الإعداد والتنفيذ الإلكتروني

أحمد محمد المهندس

أسواق

www.alborsnews.com



رياح الأسعار العالمية تدفع لتعويم الأقطان المحلية

بتضخم تكاليف الإنتاج الزراعي، التي تؤثر على المساحات المنزرعة سنويًا مدفوعة بانخفاض العائد الاقتصادي، ورغبة الفلاحين في زراعة محاصيل أخرى أفضل من حيث العائد. ويقدّر المصنعون تكاليف استيراد الغزل السنوية بنحو 3 مليارات دولار، وقالوا إن توفيرها على شكل استثمارات للتصنيع وزيادة الطاقات الإنتاجية للمصانع سيمنح الصناعة قدرة على تحقيق أكبر استفادة ممكنة على مستوى البيع المحلي والصادرات.

أعد الملف- سليم حسن ورشا سرور

قفزت الأسعار العالمية للأقطان والغزل لأعلى مستوى لها خلال 10 سنوات، وهو ما أثر على صناعة الملابس في مصر، وسط دعوات من مصنعين عدة لتعويم الأقطان المحلية والاعتماد عليها بشرط تقديمها بصورة تناسب وضع القطاع.

الدعوة للاستعانة بالأقطان المصرية، تأتي لدعم الصناعة وتعظيم الاستفادة من المحصول بوضع قيمة مضافة تسمم بمناقسة أفضل على مستوى الصادرات ومن ثم تحقيق عائدات أعلى أمام أعين المنافسين ومنها الصين وتركيا. لكن تصادم الرغبة في تطوير منظومة القطن المحلية

88% من صادرات القطن المصري خام



محمد طلبة

تصدر مصر بين 88 و 100% من محصول القطن في صورته الخام دون تصنيع، وبعد المتغيرات الاقتصادية العالمية التي طرأت في الـ 18 شهراً الأخيرة؛ بسبب تداعيات «كورونا»، تتجه علامات تجارية عدة إلى التصنيع في مصر بعد الأزمات التي ضربت الأسواق الرئيسية خصوصاً في شرق آسيا.

ووفقاً لبيانات الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن، صدرت مصر الموسم الحالي نحو 88% من إنتاج الأقطان في صورته الخام حتى نهاية شهر أغسطس الماضي، في حين اشترت المغازل المحلية النسبة المتبقية. وأوضحت البيانات، أنه تم تصدير كامل الأقطان من إنتاج الموسم الماضي في صورته الخام بواقع 1.6 مليون قطن، ما يفسد على الاقتصاد القيمة المضافة التي يمكن أن تكسبها الصناعة.

لماذا تفضل المصانع الأقطان المستوردة؟
تعتمد المغازل المحلية العامة والخاصة على الاستيراد لتوفير خامات تصنيع الملابس؛ بسبب انخفاض الأسعار العالمية عن أسعار المحصول المصري، رغم هارق الجودة لصالح الأخير.

ووفقاً لمصادر في الشركة القابضة للقطن والغزل، فإن أسعار الأقطان المحلية لا تزال أعلى من الأقطان المستوردة، وهو ما يرفع تكاليف الإنتاج.. لذا دائماً يتم تفضيل المنتجات المستوردة.

أوضح محمد القليوبي، مَصْنَع ملابس، أن الأقطان المستوردة تغطي المواصفات الفنية التي تطلبها الأسواق الدولية والسوق المحلي، لذا ستفضل المصانع دائماً المنتج المستورد، وسيظل القطن المصري يصدّر خامات حال عدم تاهيل سوق الزراعة محلياً.

وقال فريد واصل، نقيب الفلاحين والمنشآت الزراعية، إن ارتفاع تكلفة الزراعة وانخفاض العائد هما السبب الرئيسي في ضعف اقتصاديات محصول القطن، ويجب تخفيف تكاليف الإنتاج لتشجيع الفلاحين على استزراع مساحات أكبر، والتي بلغت الموسم الأخير نحو 231 ألف فدان.

التغيرات العالمية واستفادة السوق
تستفيد صناعة الملابس المصرية بشكل ضئيل من التغيرات العالمية، رغم الفترة التي حققتها الصادرات خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي. قال مجدى طلبة، الرئيس التنفيذي للمجلس التصديري للملابس الجاهزة والغزل والنسيج والمفروشات، إن الاستفادة محدودة، مقارنة بالفرص المتاحة في ظل تغيرات تقضى فيروس كورونا على السوق العالمي.

وتابع: «زيادة الطاقات الإنتاجية للمصانع أمر واجب، بهدف الاستفادة من تزايد الطلب على المنتج المصري مؤخراً، في ظل عزلة أسعار الشحن واضطرابات غلق قفزات أسعار الشحن واضطرابات غلق

قفزات الخامات والشحن توجه ضربة مزدوجة لصناعة الملابس

«أبوالعينين»: 3 مليارات دولار فاتورة واردات الغزل سنويًا «طنة»: الأسعار ارتفعت بين 15 و 20%

المرافق لها ومدتها بالبنية التحتية اللازمة للتصنيع، إذ لا تزال بعض المناطق تعتمد على المياه الجوفية التي لا تتناسب مع متطلبات الصناعة.

ولفت إلى ضرورة خفض تكاليف الصناعة وتقليل الضرائب، والاستفادة من تجربة بعض الدول مثل ألمانيا التي تخفف شريحة الضرائب مع زيادة أعداد العمالة.

وقال جمال طنة رئيس مجلس إدارة شركة بيجامود للملابس الجاهزة، إن أسعار الخامات شهدت زيادات تتراوح بين 15 - 20% خلال العام الحالي.

ولفت إلى أن مصر تعتمد على تصدير القطن، في حين يتم استيراده أقمشة بعد تصنيعه بالخارج وإقامة أكثر من مرحلة تصنيعه عليه وبعض الأقطان يتم تصنيعها محلياً لكن الغالبية يتم توجيهها في صورته الخام للتصدير، فيما يتم استيراد النسبة الأكبر من الخامات عبر الصين. قال طنة، إن القطن من خامات «سنجل ليكرا» ارتفع إلى 155 جنيهًا للكيلو مقابل 125 جنيهًا العام الماضي.

وتوقع زيادات جديدة في أسعار الخامات للمنتجات التي تعتمد على القطن وخصوصاً «السنجل ليكرا».



جمال طنة

ويتم إنتاجها محلياً نهائيًا قادراً على المنافسة محلياً، والتي يجب الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن وتوجيه كوادرات فنية للاستفادة منها وتضم مدينة الغزل والنسيج بالروبيكي 6 مصانع غزل كمرحلة أولى، تنتج آلاف الأقطان يوميًا، وتم البدء في تنفيذها 2018 ويستمر التنفيذ 30 شهرًا.

أكد أبو العينين، ضرورة تدليل القبات أمام المصانع في المناطق الصناعية القائمة بالفعل وتوفيرها وتوفير الصيانة ومراقبة توافر كافة



محمد أبو العينين

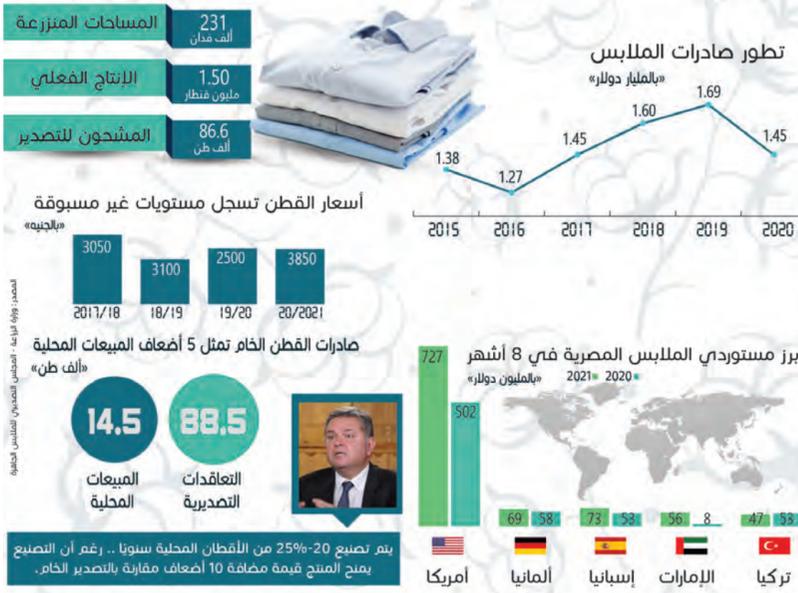
وتتلقى صناعة الملابس المحلية ضربة مزدوجة من الارتفاع العالمي في أسعار القطن الذي وصل لأعلى مستوى له في عقد من الزمن، بخلاف قفزات أسعار الشحن ونقص الحاويات لتتفاقم أزمات تكاليف التصنيع، وسط مطالب من المصنعين بالاعتماد على القطن المحلي بدلاً من تصديره خام، وتوفير مدخلات إنتاج محلية لتضاد الأثر المباشر بين الصناعة والأزمات العالمية الاقتصادية المباشرة.

قال حمدي أبو العينين عضو غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات، إنه ينبغي إعادة النظر في صناعة الغزل والنسيج في مصر وتطويرها والاستفادة من الطاقات المهدرة والمراكز المحلية المتخصصة.

وأكد أهمية الاستفادة من الأصول المتوفرة لبعض مصانع الغزل والنسيج المتوقفة بالفعل وعرضها للتأجير أو البيع وتشغيلها مرة أخرى والتوجه لتوفير الخامات محلياً.

وتتمل مدخلات الإنتاج المستوردة بين 60 - 80% من صناعة الملابس الجاهزة. وحال توافرها محلياً ستعظم الاستفادة من التصنيع خاصة على مستوى الصادرات. وأضاف أبو العينين أن توفير الخامات محلياً يسهم في الصناعة من ربح الأسعار العالمية، وسيوفر في تكلفة الإنتاج

تصنيع القطن محلياً يمثل 10 أضعاف قيمة التصدير خام



يتم تصدير 20-25% من الأقطان المحلية سنويًا.. رغم أن التصنيع يمنح المنتج قيمة مضافة 10 أضعاف مقارنة بالتصدير الخام.

عودة المدارس تُنعش

مبيعات نهاية الصيف

وموسم «الشتوي» ساخن جدًا

كتبت- دينا محمد:

تشهد أسعار الملابس بالسوق المحلي ارتفاعاً بنسب مختلفة تصل أضعافاً إلى 20% مع طرح المنتجات الجديدة للموسم الشتوي، مدفوعة بتضخم تكاليف الإنتاج بسبب قفزات أسعار الشحن الدولي وارتفاع أسعار الخامات عالمياً.

وبدأت مجال الملابس عرض موديلات الموسم الشتوي الجديد، في حين ارتفع الطلب على موديلات الموسم الصيفي في نهايته بدعم من التخفيضات التي تسعى للاستفادة من نمو القوة الشرائية مع عودة موسم المدارس والجامعات. قال جمال سليمان نائب رئيس شعبة الملابس الجاهزة بفرقة القاهرة التجارية، رئيس مجلس إدارة شركة «ميس فينوس» للملابس الجاهزة، إن كافة الموديلات الجديدة خلال الموسم الشتوي ارتفعت أسعارها بنحو 20%.

وأوضح أن استمرار قفزات أسعار الشحن الدولي، أحد أسباب زيادة أسعار الملابس، إذ ارتفعت لتتراوح بين 15-15 ألف دولار للحاوية مقابل 2000 دولار قبل جائحة كورونا.

أضاف: «تضرر كثيرًا منذ اندلاع أزمة كورونا». وتنتج شركة ميس فينوس، نحو 50 ألف قطعة من الملابس الجاهزة الحرصمى خلال الموسم الشتوي فقط، وتوجه كامل طاقتها الإنتاجية للسوق المحلي، من خلال 21 فرعاً.

وتسعى الشركة لتوجيه نحو 30% من الإنتاج للتصدير في السنوات المقبلة.

وقال عبد الفتاح بهجت عضو مجلس إدارة شعبة الملابس الجاهزة بغرفة القاهرة التجارية، رئيس مجلس إدارة شركة «هويكي للملابس الجاهزة»، إن الشركة اتجهت للفترة الأخيرة للتسويق عبر الأساليب الحديثة باستخدام مواقع السوشيال ميديا، مثل «فيس بوك»، وأمازون، وجوميا، وتستحوذ مبيعات «الأون لاين» على 30% من المبيعات السنوية بنحو 23 مليون جنيه. وأوضح أن الطلب على الملابس الشتوية لا يزال منخفضاً نظراً لاعتدال درجة الحرارة خلال الفترة الحالية، متوقعاً نمو الطلب بنهاية أكتوبر.

وأضاف: «الشركة بدأت إنتاج ملابس الموسم الشتوي منتصف شهر يونيو الماضي، وتم التوزيع على تجار الجملة منتصف شهر سبتمبر، وستصل للمجال منتصف أكتوبر».

ولفت إلى أن أسعار السويت شيرت تتراوح بين 299-375 جنيهًا للقطعة، والبنطلون بين 219-299 جنيهًا، والجاكيت 580-650 جنيهًا. وقال جمال مناع نائب رئيس شعبة الملابس الجاهزة بغرفة القاهرة التجارية، إن استعداد أولياء الأمور ل موسم العودة للمدارس خلال العام الدراسي الجديد ساهم في ارتفاع مبيعات القطاع. أشار إلى أن الشركات المنتجة للملابس الجاهزة رفعت طاقتها الإنتاجية هذا الموسم 70% تقريباً مقارنة بالموسم الشتوي السابق الذي تضرر بشكل ملحوظ من تقضى فيروس كورونا.

رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة:

تفاقم أسعار الشحن يخدم صادراتنا إلى أوروبا

صادرات القطاع، كما أن قفزات الشحن الدولي ونقص الحاويات أجبرت مصدرى الملابس الجاهزة على الشحن بالطائرات وهي تكلفة مرتفعة على الشركات وخفضت أرباحها. قالت لويس، إن صادرات الملابس الجاهزة عادة ما تستفيد من الأزمات العالمية مثل الأزمة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والتي ساهمت في تحول الطلبات التصديرية إلى المصانع المصرية، كما اتجهت شركات آزيا، بعرض في جنوب أفريقيا قريباً.

وأوضحت أن صادرات الملابس الجاهزة حققت زيادة ملحوظة خلال العام الحالي، واستفادت من ارتفاع أسعار الشحن الدولي أثناء التصدير إلى دول اتحاد أوروبا، ويستحوذ السوق الأمريكي وحده على نحو 60% من

لفت لويس، إلى أن زيادة أسعار الأقطان عالمياً سيضغط على تكلفة تصنيع الملابس الجاهزة من التيشيرت والملابس الداخلية التي تعتمد على الأقمشة القطنية.

أشارت إلى أن المجلس يعد حالياً خطة للترويج لشركات القطاع خارجياً، كما أعد فيديو تعريفياً عن الصناعة المصرية وقدراتها ليته بمعرض أكسو دبي في دورته لعام الجاري، كما يحضر المجلس حالياً للمشاركة بعرض في جنوب أفريقيا قريباً.

وأوضحت أن صادرات الملابس الجاهزة حققت زيادة ملحوظة خلال العام الحالي، واستفادت من ارتفاع أسعار الشحن الدولي أثناء التصدير إلى دول اتحاد أوروبا، ويستحوذ السوق الأمريكي وحده على نحو 60% من



ماري لويس

الأقطان تسببت في زيادة أسعار الغزل خلال الفترة الأخيرة بنسبة 30% مقارنة بأسعارها منذ شهر مضى. وهذه الزيادات أضافت ضغطاً جديداً على الصناعة في ظل وجود تعاقدات ملزمة للشركات حددت مسبقاً وفقاً لسعر الكلفة في ذلك الوقت.

أكدت لويس، أن التكلفة الجديدة ستمسب خسائر للشركات المصدرة لعدم قدرتها على تغيير أسعار توريدها وفقاً لعودة التوريد المبرمة، وستتحمل فروق التكلفة، وتمثل مستلزمات الإنتاج والأقمشة نسبة تتراوح بين 47-57% من سعر المنتج.

وقرابة 50% من تكلفة الإنتاج ارتفعت في ظل قفزات أسعار الخامات ومستلزمات الإنتاج، وتختلف زيادات التكلفة من مصنع لآخر.

شدد المجلس التصديري للملابس الجاهزة على أهمية تطوير صناعة المنسوجات في مصر من الغزل والنسيج ومرحلة الصباغة والتجهيز لتقليل التكلفة وخفض الأثر السلبي للمتغيرات الاقتصادية العالمية.

قالت ماري لويس رئيس مجلس تصدير الملابس الجاهزة، إن تطوير مراحل الصباغة والتجهيز ومنحها شهادات جودة معتمدة عالمياً يجعلها قادرة على جذب الشركات العالمية لمنتجاتها. ولفتت لويس، في حوارها لهاليورصة، إلى أن هذا الاتجاه سيوفر في فاتورة الاستيراد السنوية، على أن يتم توجيه الوفر للتصنيع المحلي، كما سيعطي قيمة مضافة أكبر للمنتج المحلي، ويخفض سعر المنتج وتكلفة التصنيع. وأوضحت أن الارتفاعات العالمية في أسعار

عقار

www.alborsnews.com

«المجتمعات العمرانية» تسند لـ «السعودية المصرية» تسويق مشروع «مارينا العلمين» «الطاهر»: 8.2 مليار جنيه حصيلة بيع مشروع «صواري» و«الحى اللاتيني»



محمد الطاهر

وأوضح أن الشركة تتعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية في تقديم مجموعة من الاستشارات الخاصة بنوعية البناء الأكثر تفضيلاً للعملاء، ونوعية الخدمات اللازم توافرها، وكل ما يتعلق بتلبية احتياجات العملاء من الراغبين في الشراء بمراحل مشروع «مارينا العلمين» بالساحل الشمالي.

حققت الشركة السعودية المصرية للتعمير، نحو 8.2 مليار جنيه مبيعات تعاقدية لصالح هيئة المجتمعات العمرانية، ومشروع «صواري» في الإسكندرية، و«الحى اللاتيني» بمدينة العلمين الجديدة. وتوزعت المبيعات على 6.7 مليار جنيه لمشروع «صواري»، و1.5 مليار جنيه مبيعات المرحلة الأولى من مشروع «الحى اللاتيني». وقال المهندس محمد الطاهر، الرئيس التنفيذي للشركة السعودية المصرية للتعمير، إن هيئة المجتمعات العمرانية أسندت للشركة أعمال تسويق وتطوير أحدث مراحل مشروع «مارينا العلمين» بالساحل الشمالي.

وأضاف «الطاهر»، أن التعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية يتضمن تسويق مجموعة من وحدات التاون هاوس وتوين فيلا الجاهزة للتسليم بنظام نصف تشطيب؛ حيث قامت الشركة ببيع عدد كبير من الوحدات خلال أيام، ولم يتبق منها سوى عدد محدود، وحققت الشركة 400 مليون جنيه من بيع الوحدات، ويتراوح سعر الوحدة من 8 إلى 14 مليون جنيه.

«تاج ديزاين» تتعاقد مع «الحادى للتطوير» على تصميم مشروعات بـ 2 مليار جنيه



شريف هلال

مجاورة للمول الأول، بمساحة فدان، بقيمة استثمارية 400 مليون جنيه، كما تخطط الشركة لطرح مبنى كمبوند بمدينة القاهرة الجديدة بتكلفة استثمارية تبلغ 300 مليون جنيه.

وأشار إلى أن الشركة تخطط لتولى أعمال التصميم لمزيد من المشروعات مع مطورين آخرين خلال الفترة المقبلة.

تعاقدت شركة «تاج ديزاين»، مع شركة «الحادى للتطوير العقارى»، لتصميم وتنفيذ عدة مشروعات بتكلفة استثمارية تصل 2 مليار جنيه.

وقال المهندس شريف هلال، المدير التنفيذي لشركة «تاج ديزاين»، إن الشركة ستتولى أعمال تصميم وتنفيذ عدة مشروعات مختلفة مع «الحادى للتطوير»، من بينها مولين تجاريين بمنطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة، ومبنى كمبوند بمدينة القاهرة الجديدة، وعدة مشروعات أخرى تخطط الشركة للإعلان عنها خلال الفترة المقبلة.

وأضاف أن مشروع المول الأول يقام على مساحة فدان بمنطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع 400 مليون جنيه، ويتكون المول من 3 أدوار جراجات، وارتفاع 16 طابقاً، تشمل دورين تجاريين، و4 طوابق طبية، و10 طوابق إدارية، ومن المخطط بدء تنفيذ المشروع منتصف 2022، والتسليم خلال 3 سنوات.

وأوضح هلال أن الشركة تعزز طرح مول آخر بنفس المواصفات، على قطعة

مليار جنيه مبيعات «إم بي جى للتطوير» خلال 9 أشهر من 2021

«مأمون»: الشركة تستهدف مبيعات تعاقدية بقيمة 1.5 مليار جنيه بنهاية العام الجارى

الذى يقام على مساحة 4.8 ألف متر مربع، بمنطقته الداون تاون بالعاصمة الإدارية، ويضم 3 أبراج، بارتفاع أرضى و14 دوراً تجارياً، ويضم كل طابق 29 مكتباً بمساحات تبدأ من 37 حتى 80 متراً مربعاً بالإضافة إلى وحدات تجارية بمساحات من 32 حتى 200 متر مربع، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع نحو 500 مليون جنيه. وأوضح أن الشركة أسندت أعمال الاستشارى العام للمشروع لشركة «واى بي إيه» - المهندس ياسر البتاجي، وتخطط للبدء فى الإنشاءات خلال الربع الأخير من العام الجارى، ومن المستهدف الانتهاء من تنفيذ المشروع خلال 4 سنوات.

وأشار مأمون إلى أن سعر المتر التجارى بمشروع White، يبدأ من 130 ألف جنيه، للدور الأرضى، و85 ألف جنيه للدور الأول، وسعر



كريم مأمون

حققت شركة «إم بي جى للتطوير العقارى» مبيعات تعاقدية بقيمة مليار جنيه منذ بداية عام 2021 وحتى نهاية شهر سبتمبر الماضى، وتستهدف الشركة زيادة مبيعاتها المحققة إلى 1.5 مليار جنيه بنهاية العام الجارى. وقال كريم مأمون، رئيس القطاع التجارى بمجموعة «إم بي جى للتطوير العقارى»، إن الشركة حققت مبيعات تعاقدية بقيمة 2.6 مليار جنيه لمشروع «بوكا» السكنى، بنسبة تصل 90% من وحدات المشروع، الذى يقام على مساحة 41 فداناً بالعاصمة الإدارية، ويضم 41 مبنى بإجمالى 1.7 ألف وحدة سكنية. وأضاف مأمون أن الشركة تستهدف مبيعات تعاقدية بقيمة مليار جنيه من مشروع «White 14».

رئيس مجلس إدارة الشركة:

300 مليون جنيه مبيعات «إيفورى للتطوير» بمشروع «إيفورى بيزنس بارك»

«الانتهاء من الأعمال الخرسانية للمشروع قبل طرحه للبيع وإسناد التشطيبات الداخلية لهانى سعد انوفيشن»

12.5 مليون جنيه، ويشمل مجال أعمال شركة «جاس كول» التصميم والتنفيذ والتوريدات والتركيبات والإشراف، والتسليم الإبدائى والنهائى لجميع الأعمال الخاصة بالمحطة وكذلك إدارتها، طبقاً للاشراطات الفنية على أن يتم التنفيذ خلال 8 أشهر.

وتأسست شركة «جاس كول» عام 2004، وهى متخصصة فى مجال الطاقة والتبريد وتوفير الحلول المتكاملة للمباني التجارية والسكنية لترشيد استهلاك الطاقة.

وأوضحت أن نمو حركة التطوير العمرانى فى مصر دفعت الشركات لتقديم منتجات جديدة ومختلفة، ومن ثم اتجهت الشركة لطرح وحدات فندقية، بغرض تحقيق مزيد من المنافسة وتلبية احتياجات العملاء والبحث عن منتج مختلف بعد تشبع السوق العقارى بمنتجات مشابهة.

وأشارت إلى أن المنتجات الفندقية تقدم خدمات وحلول للعملاء، وتضمن استمرار الجودة والحفاظ على مواصفات المشروع حتى بعد التشغيل. وقالت إن قيام المطور العقارى بدور المؤسسات المصرية فى تمويل المشروعات، أثر بالسلب على جودة المنتجات المطروحة، بفعل البحث عن سيولة وضخها فى الإنشاءات.

وأضافت العجائى أن كثير من المطورين يطرحون منتجات مشابهة، وانحصار التنافس فى تقديم تسهيلات ائتمانية فقط، خفض سعر الوحدة، ومقدمات الحجز، وتقديم فترات سداد طويلة.

500 مليون جنيه استثمارات المشروع.. ومليار جنيه مبيعات تعاقدية مستهدفة

وتولى مكتب الاستشارى «هانى على» أعمال الإكتروميكاينيكال، ومكتب الدكتور «سامح هلال» أعمال الإنشاءات الخرسانية، ويقوم بالإشراف على المشروع الاستشارى «محمود رياض». وأضافت العجائى أن الشركة أسندت الأعمال الكهروميكاينيكية لشركة «أدلى للأعمال الكهروميكاينيكية» بقيمة 57 مليون جنيه. وأوضحت أن شركة «إيفورى للتطوير العقارى» تعاقدت مع الشركة «المصرية لمشروعات الطاقة والتبريد - جاس كول» التابعة لوزارة البترول، لإنشاء محطة تبريد مركزية، تعمل بالغاز الطبيعى، بطاقة 720 طن تبريد فى الساعة، لتنفيذ مشروع «إيفورى بيزنس بارك»، فى إطار توجهات الشركة لتتبع الطاقة المستخدمة بالمشروع.



سحر العجائى

تسليمه، وتولى العملية التجارية، بجانب تقديم خدمات ما بعد البيع والإشراف على الصيانة، مقابل نسبة من الإيرادات. وأوضحت العجائى أن المشروع يضم 7 مبانٍ منها 4 تجارية بمساحة إجمالية 5 آلاف متر مربع، و76 وحدة فندقية، و24 وحدة تجارية، وتتراوح مساحات الوحدات الفندقية بين 80 و900 متر مربع، كما يضم المشروع جراجات دورين ونصف تحت الأرض بمساحة 22 ألف متر مربع، ومساحة إجمالية للمباني تبلغ 37 ألف متر مربع. وقالت إن المرحلة الأولى من المشروع تضم 34 وحدة فندقية، ويتراوح سعر المتر بين 70 و80 ألف جنيه، كما يضم المشروع 10 آلاف متر مربع من المساحات المكتبية و7 آلاف متر من المساحات التجارية للإيجار، و70 متجراً ومطعماً، بالإضافة إلى فندق يتكون من 120 غرفة. وأضافت العجائى أن الشركة طرحت «إيفورى بارك التجارى» بنظام الإيجار، حيث تعاقدت مع شركة «سيفيل العالمية»، لإدارة المشروع بعد

حققت شركة «إيفورى للتطوير العقارى» مبيعات تعاقدية بقيمة 300 مليون جنيه بوحدات المرحلة الأولى والثانية لمشروع «إيفورى بيزنس بارك»، فى مدينة الشيخ زايد.

وقالت سحر العجائى، رئيس مجلس إدارة شركة «إيفورى للتطوير العقارى»، إن مشروع «إيفورى بيزنس بارك»، يقام على مساحة 17 ألف متر مربع داخل مشروع «سوديك ويست» المملوك لشركة السادس من أكتوبر للتنمية العقارية «سوديك».

وأضافت أن النسبة النهائية للمشروع تبلغ 30%، وتنفذ على 3 مراحل، ومن المقرر تسليم المشروع خلال عامين ونصف، بتكلفة استثمارية تبلغ 500 مليون جنيه، وتستهدف الشركة مليار جنيه مبيعات تعاقدية من المشروع. وأوضحت العجائى أن المشروع يضم 7 مبانٍ منها 4 تجارية بمساحة إجمالية 5 آلاف متر مربع، و76 وحدة فندقية، و24 وحدة تجارية، وتتراوح مساحات الوحدات الفندقية بين 80 و900 متر مربع، كما يضم المشروع جراجات دورين ونصف تحت الأرض بمساحة 22 ألف متر مربع، ومساحة إجمالية للمباني تبلغ 37 ألف متر مربع. وقالت إن المرحلة الأولى من المشروع تضم 34 وحدة فندقية، ويتراوح سعر المتر بين 70 و80 ألف جنيه، كما يضم المشروع 10 آلاف متر مربع من المساحات المكتبية و7 آلاف متر من المساحات التجارية للإيجار، و70 متجراً ومطعماً، بالإضافة إلى فندق يتكون من 120 غرفة. وأضافت العجائى أن الشركة طرحت «إيفورى بارك التجارى» بنظام الإيجار، حيث تعاقدت مع شركة «سيفيل العالمية»، لإدارة المشروع بعد

أعضاء مجلس الإدارة لـ «اليورصة»

«كن كريتيڤ للاستشارات» تشرف على 20 مشروعاً بـ 250 مليار جنيه

فى مجالات مختلفة، أبرزها التخطيط العمرانى المستدام، وتشمل دراسات الجدوى الاقتصادية، والتقييمات الخاصة بالموقع والأثر البيئى والمجتمعى، والتقييمات الأساسية للأصول، ودراسات خاصة بتوفير الطاقة.

وقال الدكتور بهاء وجدى، مدير تطوير الأعمال بالشركة، إن «كن كريتيڤ» تشرف حالياً على 20 مشروعاً فى مناطق ومحافظات مختلفة بالسوق المصرى بتكلفة استثمارية تبلغ نحو 250 مليار جنيه.

وأضاف أن الشركة تدرس عروضاً لـ 12 مشروعاً ما بين التصميم والاستشارات الهندسية المتكاملة، والإشراف على التنفيذ، وإدارة المشروعات، فى العاصمة الإدارية وشرم الشيخ والقاهرة الجديدة و6 أكتوبر والساحل الشمالى.

وأوضح وجدى أن الشركة تشرف على عدة مشروعات سياحية من بينها 4 مشروعات فى الساحل الشمالى، تشمل مشروعات تحت الدراسة، هما مشروع على شركة «مدار للتنمية السياحية»، ومشروع «لايبل لاوجن» فى مرسى مطروح، بجانب مشروعين فى شرم الشيخ.

وأشار إلى أن الشركة تتولى تنفيذ بعض الاستشارات لقطاعات مختلفة من بينها قطاع الطاقة والبترول، وتشرف على تنفيذ بعض المشروعات لشركات «توتال إيجيبت»، وشركة «شيفروليه العالمية»، وشركة «سى بترول».

وقال إن الشركة تستهدف الإشراف على مشروعات داخل القطاع المصرى، وتتفاوض حالياً مع عدة بنوك على الإشراف الهندسى والتصميمات للفروع الجديدة لهذه البنوك.

وأوضح أن الشركة أطلقت مبادرة لربط الدراسة الأكاديمية بسوق العمل فى المجال الهندسى، تستهدف تدريب طلبة الجامعات بمختلف كليات الهندسة والفنون الجميلة، لربطهم بسوق العمل، وتسمى الشركة لتدريب وتأهيل 1000 طالب لسوق العمل حتى 2022، وإتاحة فرص عمل للمتدربين. وأشار وجدى إلى أن الشركة بدأت فى تنفيذ المبادرة، وتدريب نحو 100 طالب وطالبة من جامعة حلوان، وجامعة 6 أكتوبر، وMSA. وقال إن الشركة تسعى للتعاون مع كافة الجامعات المصرية، وتدريجياً بداية من مراحل التعاقد وحتى الإشراف على تنفيذ المشروع وعلى المرحلة التصميمية، وكيفية إدارة المشروع والإشراف على الموقع، وتأثير أكواد البناء على مراحل التصميم.



إيهاب دابوه و بهاء وجدى فى حوارهما لـ «اليورصة»

بهاء وجدى:

«الشركة تدرس عروضاً لـ 12 مشروعاً ما بين التصميم والاستشارات الهندسية والإدارة والإشراف على التنفيذ»

من 70% منها مصرى، ويقام المشروع بالعاصمة الإدارية الجديدة، لصالح هيئة الاستثمار عن بعد وبالتعاون مع وكالة ناسا الفضائية، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمدينة 2 مليار دولار. وأوضح أن الشركة تتولى الإشراف على تنفيذ مول تجارى إدارى فى العاصمة الإدارية لصالح شركة «بيراميدز للتطوير العقارى»، ويقام على مساحة 100 فدان، ومن المخطط طرحه قريباً للبيع. وأشار إلى أن الشركة تمتلك سابقة أعمال

إيهاب دابوه:

«الشركة أشرفت على 200 مشروع بقيمة 950 مليار جنيه فى 13 دولة خلال 7 سنوات»

على مشروع وادى تكنولوجيا الغذاء بمدينة «طربول الصناعية» بالتعاون مع هيئة تعاونيات الإسكان وهيئة سلامة الغذاء، وتتضمن إنشاء أكبر سوق للجمل، وميناء جاف لتصدير على مساحة 1.2 مليون متر مربع، بتكلفة استثمارية تبلغ 4 مليارات جنيه. وأضاف أن الشركة تتولى الإشراف على التصميم والأعمال الهندسية لمشروع إنشاء مدينة «إيرو سيس ستين»، وكالة الفضاء المصرية، التى تستهدف تصنيع قمر صناعى مصرى، بمكونات أكثر



تشرف شركة «كن كريتيڤ للاستشارات الهندسية»، على 20 مشروعاً عقارى بالسوق المصرى موزعة على مناطق ومحافظات مختلفة بتكلفة استثمارية تبلغ نحو 250 مليار جنيه. وتدرس الشركة عروضاً لـ 12 مشروعاً ما بين التصميم والاستشارات الهندسية المتكاملة، والإشراف على التنفيذ، وإدارة المشروعات، فى القاهرة الجديدة وه أكتوبر والساحل الشمالى.

وقال الدكتور إيهاب دابوه، المدير التنفيذي لشركة «كن كريتيڤ»، إن الشركة أشرفت على حجم أعمال بقيمة 950 مليار جنيه، موزعة على 200 مشروع لصالح 150 عميلاً فى 13 دولة خلال 7 سنوات. وأضاف لـ «اليورصة»، أن الشركة تعمل فى عمان، وقطر، والنمسا، وليبيا، وكينيا، والسعودية، والتوسع فى أفريقيا وأوروبا. وأوضح دابوه أن الشركة تتولى الإشراف على مدينة «طربول الصناعية»، التى تنفذ بالشراكة بين الدولة وشركة «جى» فى للتطوير العقارى، ضمن مشروع تطوير منطقة أطيح الذى تنفذه الحكومة. وتقام المدينة على مساحة 26 ألف فدان، بتكلفة استثمارية تبلغ 100 مليار جنيه، وتشرف الشركة على تنفيذ 46 مشروعاً ما بين الصناعى والتجارى واللوجستى والتكنولوجيا والمشروعات السكنية داخل المدينة، من بينها 38 مشروعاً صناعياً. وقال دابوه إن «كن كريتيڤ» تتولى الإشراف

90%

نسبة فعالية اللقاحات في مقاومة الأشكال
الحادة من كوفيد-19 بحسب دراسة فرنسية

222

مليار دولار ثروة إيلون ماسك التي عززت
صدارته لمؤشر بلومبرج للمليارديرات

www.alborsanews.com

قالتوا عن

أسعار السلع
والتضخم

قد تتوقف أسعار المعادن والصلب عن الارتفاع نظراً لصدمة الطلب التي تلوح في الأفق نتيجة تشديد استهلاك الطاقة في الصين في قطاعات مثل البناء والتصنيع.

ترينسي لياو، محللة في
سينت جروب:



من المقرر أن يرفع إنتاج الصلب في أكتوبر في بعض أجزاء الصين وهو ما قد يكون له تأثير محدد للأسعار.

فيفيك دار، محلل السلع الأساسية في بنك كومونولث الأسترالي:

Bloomberg

أكثر ما يهم المستثمرين الآن هو أزمة الطاقة التي تمتد من آسيا إلى أوروبا، والتي تتسبب في إغلاق المصانع ورفع فواتير الكهرباء وتهدد بعواقب الانتعاش العالمي من الوباء.

وكالة آيبي «بلومبرج»:

هل يعود الاقتصاد العالمي إلى عصر السبعينيات؟

علاوة على ذلك، تفاقم الركود التضخمي في السبعينيات بسبب الانخفاض الحاد في نمو الإنتاجية عبر الاقتصادات الغنية، ثم في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تم استيعاب التزام الحكومات بالحفاظ على الطلب من خلال النمو الصاروخي في القدرة الإنتاجية.

لكن بحلول أوائل السبعينيات، نفذ زخم الطفرة الإنتاجية الطويلة، وفشلت عادة زيادة الطلب في المساعدة على توسيع الإمكانات الإنتاجية، ودفعت الأسعار بدلاً من ذلك، ليتبع ذلك فترة طويلة من نمو الإنتاجية المخيب للأمل.

ومع ذلك، مع انتشار أسوأ تقشى للوباء، تعززت الإنتاجية، حيث نما الناتج لكل ساعة عمل في الولايات المتحدة بنحو 2% العام المالي المنتهي في يونيو، أي ضعف متوسط معدل عقد 2010، كما أن الإنفاق الرأسمالي المزدهر قد يعني استمرار هذه المكاسب.

ثمة تحول هام آخر مقارنة بالسبعينيات هو أن البنوك المركزية لم تتسبب في كبح جماح التضخم ولم تقف التزامها باستقرار الأسعار، لكن بعض محافظي البنوك المركزية في السبعينيات شككوا حتى في قدرتهم على كبح زيادات الأجور والأسعار، لكن نهاية حقبة التضخم المرتفع أظهرت أن البنوك المركزية قد تكبح مثل هذه الزيادات في الأسعار ولم تُفقد المعرفة.

وبالمثل، فإن الأرثوذكسية المالية الجديدة تتمتع بحدودها الخاصة، إذ يتوقع تراجع عجز الميزانية حول العالم بشكل كبير من هذا العام إلى العام المقبل. وفي الولايات المتحدة، فإن مخاوف الديمقراطيين المعتدلين بشأن الإنفاق المفرط ربما تعني تراجع خطط الاستثمار الكبرى للرئيس جو بايدن، أو فشلها على الإطلاق.

من الجوانب المهمة الأخرى التي تغير فيها الاقتصاد العالمي منذ السبعينيات تكامله بشكل أكبر من خلال الأسواق المالية وسلاسل الإمداد، فقد تضاعفت التجارة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، على سبيل المثال، منذ عام 1970.

كما أن التعاض غير المتكافئ من الوباء فرض ضغوط شديدة على بعض الروابط التي تربط الاقتصادات ببعضها البعض، ويمكن للحكومات المزعززة أن تخزن الموارد، مما يتسبب في اضطرابات إضافية.

ختاماً، لا يمكن اعتبار هذه التجربة العدسة الأوضح التي يمكن من خلالها إدراك القوى العاصفة بالاتجاه العالمي، فالعالم تغير بشكل كبير منذ السبعينيات، والعملة أوجدت شبكة واسعة من أوجه الترابط، وبالتالي فإن النظام الحالي يواجه اختباراً جديداً فريداً من نوعه.



القلق بشأن البطالة، كما أدت أسعار الفائدة المنخفضة إلى إضعاف الانضباط المالي وتقديم حزم تحفيز هائلة خلال عام 2020.

والآن كما في السبعينيات، يحذر القلقون من أن الحكومات والبنوك المركزية قد تعمل على حل مشاكل جانب العرض عبر إدارة الاقتصاد بشكل أكثر حرارة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم ونمو مخيب للأمل.

ومع ذلك، وبغض النظر عن هذه الأمور المتشابهة، فإن السبعينيات لم تقدم سوى إرشادات قليلة لأنك الذين يسعون إلى فهم المشكلات الحالية، مع وضع المناطق التي لا تصح فيها المقارنة التاريخية في الاعتبار. عادة ما تترك صدمات الطاقة وأسعار الغذاء الاقتصاديين لأنها يمكن أن تصعب خاضعة لصفقات الأجور وتوقعات التضخم، مما يتسبب في ارتفاع الأسعار المتصاعد.

كذلك، ترتفع التكاليف الأخرى أيضاً، حيث ارتفعت معدلات الشحن بسبب التحول في الإنفاق الاستهلاكي نحو السلع والمتأخرات المتراكمة في الموانئ بسبب الوباء.

يرى كثيرون تشابهاً آخر مع الماضي في البيئة السياسية الحالية، فهم قلقون من تراجع الأفكار المتعلقة بالاقتصاد الكلي وخلقها فرصة للتضخم المستمر.

هفي فترتي الستينيات والسبعينيات تحملت الحكومات والبنوك المركزية ارتفاع التضخم لأنها أعطت الأولوية للمطالبة المنخفضة على الأسعار المستقرة، لكن التجربة المؤلمة للركود التضخمي ساعدت على تغيير التفكير، مما أدى إلى إنتاج جيل من محافظي البنوك المركزية مصممون على إنشاء التضخم تحت السيطرة.

بعد ذلك، بعد الأزمة المالية العالمية وفترة من نقص الطلب، أوضح هذا التركيز المنفرد الطريق لزيد من

من الركود التضخمي ليس الأرقام الدقيقة بقدر ما هو حقيقة أن مجموعة من القوى تهدد بإبقاء التضخم مرتفعاً حتى مع تباطؤ النمو، وأن هذه القوى تبدو مشابهة بشكل مخيف للعوامل التي كانت وراء الركود التضخمي في السبعينيات.

أحد القوى هو محاولة الاقتصاد العالمي التغلب مرة أخرى على صدمات أسعار الطاقة والغذاء، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية العالمية بمقدار الثلث تقريباً خلال العام الماضي، وتقرب أسعار الغاز والفحم من مستويات قياسية في آسيا وأوروبا.

كما أن مخزونات كلا النوعين من الوارد منخفضة بشكل مقلق في الاقتصادات الكبيرة مثل الصين والهند، فضلاً عن أن انقطاع التيار الكهربائي يعتبر مشكلة بالفعل في الصين وربما ينتشر بشكل أكثر، وسيؤدي ارتفاع تكاليف الطاقة إلى ضغوط تصاعدية إضافية على التضخم ويزيد من سوء المزاج الاقتصادي حول العالم.

مر نحو نصف قرن منذ أن فرضت منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» حظراً بترولياً على الولايات المتحدة، مما حول نوبة طويلة من ارتفاع الأسعار واليأس الاقتصادي. لكن الركود التضخمي في السبعينيات عاد إلى أذهان الاقتصاديين اليوم، فهم يواجهون ارتفاعاً في التضخم ونشاطاً اقتصادياً مخيباً للأمل. ويعتبر الركود التضخمي مشكلة شائعة بشكل خاص لأنه يجمع بين آفتين - وهما التضخم المرتفع والنمو الاقتصادي الضعيف - لا يجتمعان عادة، وفقاً لمجلة «ذي إيكونوميست» البريطانية.

✎ كتبت - منى عوض:

وحتى الآن هذا العام، كان النمو الاقتصادي في معظم أنحاء العالم قوياً وانخفضت معدلات البطالة، رغم أنها لا تزال أعلى بشكل عام من مستويات ما قبل الوباء، لكن يبدو أن الانتعاش يفقد الزخم، مما يعزى المخاوف من الركود.

وقد أدى الوباء إلى إغلاق المصانع في أجزاء من جنوب شرق آسيا، مما أضر بالإنتاج الصناعي، كما أن معنويات المستهلك الأمريكي تتلاشى. وفي ظل ذلك، وبعد عقد من التباطؤ، تتزايد ضغوط الأسعار، إذ ارتفع التضخم فوق أهداف البنوك المركزية في معظم أنحاء العالم وتجاوز حاجز الـ 3% في بريطانيا ومنطقة اليورو و5% في الولايات المتحدة.

مع ذلك، لا تعتبر الصورة الاقتصادية سيئة مثل الوضع خلال السبعينيات، لكن ما يقلق الذين يعانون

الشركات الهندية مرشحة لجمع
10 مليارات دولار من سوق الأسهم

✎ كتبت - دعاء البرعي:

بنسبة 9.5% هذا العام، والتي أسهمت جميعها في تعزيز سوق الأسهم في الهند.

جمعت الشركات الهندية ما يصل إلى 10.8 مليار دولار من مبيعات أسهمها لأول مرة هذا العام، وذلك بحسب البيانات التي جمعها «بلومبرج».

ووفقاً لهذه الوثيقة، فقد تجاوزت عام 2021 الرقم القياسي المسجل في عام 2017 والذي بلغ 11.8 مليار دولار.

وأشار بالاسوبرامانيان إلى أن معنويات السوق قد تحسنت بسبب الحملة التنظيمية التي شنتها الحكومة الصينية على شركات التكنولوجيا في البلاد.

في الماضي، عندما كان مدير الأصول يعملون أموالاً قابلة للاستثمار، كان 90% من تلك الاستثمارات توجه إلى الصين بسبب نموها الاقتصادي والاستهلاك، لكن الآن يتوجه 80% منها إلى الهند.

يرى بالاسوبرامانيان أن شركات الاقتصاد القديم تقود جزئياً عمليات الاندماج والاستحواذ لأنها تباع الأصول للتخلص من الديون، بالإضافة إلى شركات الخدمات الرقمية والمالية التي تسعى إلى الاندماج باستخدام الأسهم كعملة.

تتوقع شركة «كيه.بي.إم.جي»، أن تجمع الشركات الرقمية الهندية ما يقرب من 10 مليارات دولار من خلال الطروحات العامة الأولية في الأشهر الستة المقبلة، إذ يواصل المستثمرون وضع الأموال في قطاع التكنولوجيا في البلاد.

قال سرينيفاس بالاسوبرامانيان، الشريك الأول ورئيس قسم تمويل الشركات لدى «كيه.بي.إم.جي. إنديا»، أن الهند تكشف عن مجال جديد تماماً للنمو مع هذه الشركات الرقمية لدمج الأصول العالميين.

وأضاف بالاسوبرامانيان، في حوار أجراه مع تلفزيون وكالة آيبي «بلومبرج»، أن الكثير من الأموال المطبوعة خلال فترة إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب تجد طريقها دائماً نحو أسواق الأسهم على مستوى العالم، والهند هي أحد المستفيدين من ذلك.

بعد ما يقرب من عامين من تحمل تداعيات جائحة فيروس كورونا المميت، فإن ثمة عوامل عديدة مثل العودة القوية إلى الحياة بمساعدة حملة التطعيم واسعة النطاق وسياسة البنك المركزي التيسيرية والنمو الاقتصادي المتوقع

موسكو تسعى لإصلاح العلاقات مع أوروبا وتعهد إنتاج الغاز



دعا سفير الكرملين لدى الاتحاد الأوروبي، أوروبا إلى إصلاح العلاقات مع موسكو، من أجل تجنب نقص الغاز في المستقبل، لكنه أصر على أن روسيا لا علاقة لها بالارتفاع الأخير في الأسعار.

ويتوقع فلاديمير تشيرنوف، الممثل الدائم لروسيا لدى الاتحاد الأوروبي، أن تستجيب شركة «غازبروم»، المصدر الذي تسيطر عليه الدولة والذي يوفر 35% من احتياجات الغاز الأوروبية، بسرعة لتعليمات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتعديل الإنتاج.

وقال إن الإجراء الذي من شأنه أن يساعد في كبح جماح الارتفاع الصاروخي في أسعار الجملة من المرجح أن يأتي «عاجلاً وليس آجلاً»، حيث أعطى بوتين بعض النصائح لغازبروم لتكون أكثر مرونة، وشي، ما يجعله يعتقد أن «غازبروم» ستستجيب إلى هذه النصائح.

ورفض تشيرنوف تأكيدات المشرعين الأوروبيين بأن روسيا لعبت دوراً في أزمة الغاز الأوروبية، مشيراً إلى أن اختيار أوروبا التعامل مع موسكو على أنها «خمس» جيوسياسي لم يجدي نفعاً في إنهاء الأزمة.

وأضاف في حوار أجراه مع صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية: «جوهر الأمر هو مجرد مسألة صياغة كلام، إذ يمكن تغيير كلمة خصم إلى شريك ويتم حل الأمور بشكل

طائرة أو إصلاحات جديدة، لكن مفوض الطاقة قدرى سيمسون قال مؤخراً إن جذور الأزمة «لم تتشأ في أوروبا». أيضاً فإن الشتاء البارد في أوروبا وآسيا كان سبباً في استنزاف الغاز في المخازن، بينما أدى الانتعاش الاقتصادي من الوباء إلى زيادة الطلب وانخفاض سرعة الرياح في أوروبا هذا الصيف مما خفض مستوى توليد الطاقة المتجددة.

سهل.. عندما يجد الاتحاد الأوروبي الإرادة السياسية الكافية للقيام بذلك، سيرفعون آين ويجدوننا». وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا، مما أثار المخاوف من أزمة وقود الشتاء وتعرض الانتعاش الاقتصادي للخطر. في وقت ما من الأسبوع الماضي، وصلت أسعار الغاز الفورية إلى نحو 10 أضعاف

متوسطها منذ بداية العام، قبل أن تتخفف فجأة بعد أن لمح بوتين إلى أن شركة غازبروم قد تزيد الإمدادات. أشارت الأسعار المرتفعة بشكل قياسي والاحتياطات المنخفضة مخاوف حكومات الاتحاد الأوروبي التي تخشى حدوث نقص في الغاز في فصل الشتاء، وأدت إلى مطالبات بعض الدول الأعضاء لبروكسل بالنظر في علاجات

كيف تستفيد روسيا من أزمة الطاقة الأوروبية؟



افتتاحية: صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية.

التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، وأن يوسع بنيته التحتية للغاز الطبيعي المسال، وتتعاقد على المزيد من الغاز من النرويج والجزائر وقطر والولايات المتحدة.

كما سخر بوتين من «الأذكاء» في بروكسل الذين قال إنهم فاقموا مشاكل اليوم من خلال الضغط من أجل التسعير «القائم على السوق» ومع في محاولة لتعزيز المنافسة في سوق الغاز، ومع ذلك، في الوقت الذي تكون فيه على استعداد لحماية الفئات الأكثر ضعفاً من التقلبات الحادة في أسعار الشتاء، يجب على دول الاتحاد الأوروبي ألا تتراجع عن آليات السوق بل تسمى إلى تعزيزها وإكمالها.

ويجب عليهم الإصرار على شفافية التسعير وفضل عمليات الطاقة والتوليد عن شبكات النقل ووصول الأطراف الثالثة إلى شبكات خطوط غاز إضافية من خلالها، بدلاً من مجرد استبدال النقل عبر أوكرانيا، وقد يرفض الكثيرون تقييد أنفسهم أكثر بمورد أظهر أنه مستعد لاستخدام الطاقة كأداة جيوسياسية.

في الواقع، يجب أن تكون استجابة الاتحاد الأوروبي هي تكثيف التحركات لتتبع مصادر الطاقة والموردين، ويجب أن يسرع، لا أن يبطل.

المتداولون، من خلال رفض إرسال إمدادات إضافية إلى السوق الفورية لتهدئة الأمور كما فعلت في الماضي، ويقول رئيس وكالة الطاقة الدولية إن لدى روسيا القدرة على إرسال المزيد من الغاز إلى أوروبا، وفي مواجهة مقاومة من قبل العملاء لخفض انبعاثات الكربون، فإن روسيا، مثل أوبك فيما يخص البترول، تميل بلا شك إلى تعظيم الإيرادات من الغاز الذي لا يزال بإمكانها بيعه - وإرسال رسالة غير دقيقة حول

مخاطر التحول الأخضر السريع. تستغل موسكو الموقف أيضاً للضغط على المنظمين في برلين للموافقة على خط أنابيب الغاز «نورد ستريم 2» الذي تم بناؤه حديثاً تحت بحر البلطيق إلى ألمانيا، وأكد وزير الطاقة الروسي الأسبوع الجاري مرة أخرى أن الموافقة السريعة على خط الأنابيب «يمكن أن تهدئ إلى حد ما الوضع الحالي».

قد يزداد نفوذ روسيا: مع انخفاض مخزون الغاز الأوروبي بشكل غير عادي، ويخشى العاملون في القطاع أن تؤدي البرودة الطويلة في الشتاء إلى تقلبات شديدة في الأسعار، وستظل الموافقة على «نورد ستريم 2»، وهو مشروع سياسي في الأساس لتجاوز خط أنابيب النقل في أوكرانيا، تواجه مقاومة قوية.

حتى إذا لم تكن روسيا العقل المدبر لهذه الضغوط فقد استفادت منها كما يقول المتداولون من خلال رفض إرسال إمدادات إضافية إلى السوق الفورية لتهدئة الأمور كما فعلت في الماضي.

من نقص أيضاً.

أدى الاعتماد على الفحم، وهي بعض الدول عن الطاقة النووية، إلى جعل الغاز أكثر أهمية كوقود صناعي، وتوليد الكهرباء رغم التقدم الذي أحرزته مصادر الطاقة المتجددة، وعانت أوروبا أيضاً من إغلاق جزئي لحقل جرونينجن الغازي العملاق بسبب الزلازل في هولندا وتحول إمدادات الغاز الطبيعي المسال إلى آسيا.

ومع ذلك، حتى إذا لم تكن روسيا العقل المدبر لهذه الضغوط، فقد استفادت منها، كما يقول